المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الرابع - الإصدار السادس والأربعون
تأريخ النشر: 20 أغسطس 2023 م

البطالة في نيجيريا أسبابها وآثارها

Unemployment in Nigeria, its Causes and Effects.

إعداد الباحث/ إبراهيم آدم سعد

طالب في مرحلة الدكتوراه بقسم الاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

Email: tilde084@gmail.com

ملخص الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الاهتمام التي تتلقاها ظاهرة البطالة من جميع دول العالم المتقدمة والنامية، نظرا لخطورتها وما تولده من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، حيث ترتفع فيها معدلات البطالة بشكل كبير الأمر الذي يثير قلق الحكومات وصانعي السياسات، وفي نيجيريا هناك حاجة إلى توسيع الدراسة حول هذه المشكلة والبحث في أسبابها وآثارها، وتنبيه صانعي السياسات على خطورتها، لإيجاد السياسات المناسبة للحد منها أو القضاء عليها. وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة البطالة في نيجيريا وتحديد مدى ارتفاع مشكلة البطالة، وأسباب تفاقم هذه المشكلة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وقد احتوت الدراسة على المقدمة وثلاثة مباحث والخاتمة. يحتوي المبحث الأول على مفهوم البطالة، والمبحث الثاني على أسباب البطالة في نيجيريا، والمبحث الثالث على آثار البطالة في نيجيريا، وتشتمل الخاتمة بذكر أهم النتائج والتوصيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج منها: أن البطالة تعتبر من أهم المشكلات الاقتصادية في نيجيريا وهي من أسباب ارتفاع نسبة الفقر في الدولة، وأن الشباب هم أكثر من يعاني من مشكلة البطالة في نيجيريا، وأن عدم مبالاة الحكومة والفساد من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة والفقر في الدولة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة معدلات الجرائم، كالسطو المسلح، والسرقة، والاختطاف، وجرائم أخرى ذات الصلة، والتي تؤثر سلبا على التقدم والنمو الاقتصادي في الدولة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها: يجب على الحكومة تشكيل سياسة فعالة لاستغلال الموارد البشرية، وكذلك تعزيز نظام الإدارة البشرية المناسبة، وعلى الدولة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتقديم حوافز لجذب الشباب إلى الزراعة، كما يجب تقوية لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية وإنشاء محاكم خاصة للنظر في قضايا الفساد، وتسريع محاكمة جميع مرتكبي جرائم الفساد، والتأكد من تطبيق عقوبات صارمة وقابلة للتنفيذ بشكل كامل.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الفقر، الأسباب، الآثار، الجرائم.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الرابع - الإصدار السادس والأربعون
تأريخ النشر: 20 أغسطس 2023 م

Unemployment in Nigeria, its Causes and Effects.

ABSTRACT

The importance of this study lies in the attention that the phenomenon of unemployment receives from all countries, due to its dangerous and the economic and social problems it generates, especially in developing countries, where unemployment rates are significantly high, which raises concerns among governments and policy makers, and in Nigeria there is a need to expand Study on this problem and researching its causes and effects, and alerting policy makers to its dangerous, in order to find appropriate policies to reduce or eliminate it. This study aimed to know unemployment in Nigeria and determine the extent of the unemployment problem, the reasons for the aggravation of this problem, and its economic and social effects in the country. The study contained an introduction, three topics, and a conclusion. The first topic contains the concept of unemployment, the second topic deals with the causes of unemployment in Nigeria, and the third topic deals with the effects of unemployment in Nigeria. The conclusion includes mentioning the most important findings and recommendations.

The study reached the most important conclusions, including that unemployment is one of the most important economic problems in Nigeria and one of the reasons for the high rate of poverty in the country, and that young people are the ones who suffer most from the problem of unemployment in Nigeria and that the government's indifference and corruption are among the most important reasons for the high rates of unemployment and poverty in the country, This, in turn, led to an increase in crime rates, such as armed robbery, theft, kidnapping, and other related crimes, which negatively affect progress and economic growth in the country. The study reached a number of recommendations, including: The government should form an effective policy for the exploitation of human resources, as well as strengthen the appropriate human management system, and should pay attention to the agricultural sector and provide incentives to attract young people to agriculture, and the Economic and Financial Crimes Committee should be strengthened and special courts should be established to hear cases of Corruption and speed up the trial of all perpetrators of corruption crimes and ensure that strict and fully enforceable penalties are applied.

KEYWORDS: unemployment, poverty, causes, effects, crimes.

1. المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا إلى يوم الدين، أما بعد:

فالبطالة ظاهرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تواجه معظم الدول، باختلاف مستوى تقدمها ونظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهي مشكلة تحصل غالبا عند عدم القدرة على استغلال الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وعلى هذا فإن هدر الطاقات والموارد التي يمكن يستغلها المجتمع في تلبية احتياجاته هو من أهم أسباب زيادة نسبة البطالة خاصة في الاقتصادات النامية، فهي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تقف أمام تقدم المجتمعات والدول، وقد تبلغ مستويات حرجة إلى درجة من الممكن أن ينتج عنها كثير من الاضطرابات السياسية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما أن لها تأثيرا كبيرا على الاقتصاد القومي، وتعطل عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي، وبالتالي فإن البطالة تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب، نظرا لما تحدثه من آثار سلبية على معدل النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة الفقر بين أفراد المجتمع وعدم الاستقرار الاجتماعي.

1.1. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الآتي:

1. أن مشكلة البطالة هي مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول المتقدمة والنامية، لكن خطورتها أكبر في الدول النامية، وبالتالي تتلقى اهتماما كبيرا من الحكومات وصانعي السياسات.
2. الاهتمام الرسمي الذي أولته الحكومة النيجيرية لهذه المشكلة والتدخل الواسع للحد من البطالة والفقر.
3. ما سببته هذه المشكلة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية في نيجيريا.
4. حاجة الدوائر العلمية والبحثية في نيجيريا إلى دراسات وبحوث مستمرة عن مشكلة البطالة والمشكلات الأخرى المرتبطة بها في نيجيريا.

2.1. أسباب اختيار الموضوع:

1. ما سبق ذكره من أهمية.
2. أهمية دراسة ظاهرة البطالة في نيجيريا وضرورة توفير السياسات اللازمة للحد منها أو تقليلها.
3. الإسهام العلمي في دراسة وبيان معالم ومضامين مشكلة البطالة في نيجيريا.
4. رغبة الباحث لدراسة هذا الموضوع لارتباطه بتخصصه وببلده.

3.1. مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتلخص مشكلة البحث في دراسة البطالة وأسبابها وآثارها الاقتصادي والاجتماعي في نيجيريا.

ويترتب على هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. ما مدى ارتفاع معدلات البطالة في نيجيريا.

2. ما هي أسباب تفاقم مشكلة البطالة في نيجيريا.
3. ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في نيجيريا.

4.1. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة البطالة ومدى تفاقم هذه مشكلة في نيجيريا.
2. معرفة أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نيجيريا.
3. تحديد دور الحكومة في زيادة تفاقم وارتفاع معدلات البطالة.
4. إبراز آثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في نيجيريا.

5.1. حدود البحث:

1. الحدود الموضوعية: مشكلة البطالة في نيجيريا أسبابها وآثارها.
2. الحدود المكانية: جمهورية نيجيريا الفيدرالية.

6.1. منهج البحث:

في ضوء طبيعة الدراسة والتساؤلات المطروحة والأهداف والفرضيات التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث يسعى إلى تحديد وضع الظاهرة ومن ثم وصفها وتوضيح آثارها وأسبابها، ليتم الحصول إلى النتائج المطلوبة.

7.1. خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث والخاتمة.

التمهيد: نبذة مختصرة عن نيجيريا.

المبحث الأول: مفهوم البطالة.

المبحث الثاني: أسباب البطالة في نيجيريا.

المبحث الثالث: آثار البطالة في نيجيريا.

الخاتمة.

التمهيد: نبذة مختصرة عن نيجيريا:

نيجيريا هي دولة مستقلة تقع في غرب إفريقيا والاسم الرسمي لها هو "جمهورية نيجيريا الاتحادية" وتحدها من الشرق دولة الكاميرون، ومن الشمال الشرقي تشاد، ومن الشمال النيجر، وتحدها في الغرب بينين، ويقع ساحلها الجنوبي على خليج غينيا على المحيط الأطلسي، وتعتبر نيجيريا أكبر دولة في القارة الإفريقية والأولى من حيث الكثافة السكانية حيث بلغ عدد سكانها إلى 206 مليون في عام 2020م، ويساوي عدد سكان نيجيريا 2.64% من مجموع عدد سكان العالم،

وتحتل المركز السابع عالميا من حيث الأعداد والكثافة السكانية، وهي ثالث أكبر نسبة شباب في العالم بعد الهند والصين، إذ يبلغ متوسط عمر نصف سكانها تحت عمر 18 تقريبا، وتتكون من 36 ولاية مع العاصمة الفيدرالية بمساحة (910.770) كم، و (351.650) ميل (المكتب الوطني للإحصاء، تقرير لعام 2020م).

ظهرت دولة نيجيريا المعاصرة خلال حقبة الاستعمار البريطاني في القرن التاسع عشر بعد دمج المحمية الشمالية والمحمية الجنوبية في عام 1914م على يد اللورد فريدريك لوغارد[1]، وأنشأ البريطانيون الهياكل الإدارية والقانونية لنيجيريا مع ممارستهم السياسة والحكم غير المباشر عن طريق مشايخ القبائل، واستمرت نيجيريا تحت الحكم البريطاني لعدة سنوات حتى نالت استقلالها رسميا بوصفها اتحادا فيدراليا مستقلا عن الحكم البريطاني في 1 أكتوبر 1960م، ومن ثم تم تأسيس الدولة الأولى في 1 أكتوبر 1963م[2].

ويعتبر اقتصاد نيجيريا أكبر اقتصاد في القارة الأفريقية ويأتي في مرتبة 24 بين أكبر اقتصادات العالم، وتسمى نيجيريا بعملاق إفريقيا نظرا لكثافة سكانها وضخامة اقتصادها، ويعتبرها البنك الدولي بأنها سوقا ناشئا وقوة إقليمية في القارة الأفريقية وقوة وسطى في الشؤون الدولية، وينظر إليها باعتبارها قوة دولية صاعدة، وتعد نيجيريا من الدول المصدرة للنفط وهي الأولى في القارة الأفريقية والثانية عشر في الترتيب العالمي للدول المصدرة للنفط، لكن رغم ذلك فإن مؤشر التنمية البشرية ضعيف جدا حيث تحتل نيجيريا المركز 158 على مستوى العالم في التنمية البشرية، وتوصف بأنها ذات اقتصادا منخفضا من حيث متوسط الدخل بمعدل الدخل القومي الإجمالي الذي يتراوح ما بين 1,026 و 3,986 دولار للفرد.

وهي عضو مؤسس في الاتحاد الإفريقي، وعضو في العديد من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وأوبك، ودول الكومنولث، وعضو في حركة عدم الانحياز، وعضو في المحكمة الجنائية الدولية، وعضو في المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا، وهي عضو لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتحمل لواء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) ومجموعة المراقبة التابعة لها والمنظمات الاقتصادية والعسكرية[3].

البطالة في نيجيريا:

تعتبر جمهورية نيجيريا أكبر دولة في القارة الإفريقية من الناحية الاقتصادية بأكثر من 40 مليار دولار من الاحتياطي الخارجي، وتصنف من بين أكبر الدول المصدرة للنفط الخام في العالم بمقدار 2,2 مليون برميل في اليوم، مع وفرة المعادن والأراضي الزراعية، إلا أنها بالمقابل تعاني من المشكلات الاقتصادية المختلفة، كارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة الفقر، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى الركود الاقتصادي الذي تقع فيه الدولة حينا بعد حين. فقد شهدت نيجيريا ارتفاعا ملموسا في معدلات البطالة في السنوات الأخيرة؛ ففي عام 2010م بلغ حجم

---

[1] هو الحاكم الاستعماري البريطاني الأول في نيجيريا، وهو الذي قام بعملية دمج شمال نيجيريا مع جنوبها حتى أصبحت دولة واحدة معروفة الآن بجمهورية نيجيريا الاتحادية.

[2] (A brief History of Nigeria from 1960 till date, P 5) www.Oasdom.com

[3] (نيجيريا ويكيبيديا تم المراجعة في تاريخ 2023/8/2م ساعة 5:10 م.) https://en.wikipedia.org/wiki/Nigeria

السكان 160 مليون نسمة، وبلغ حجم القوة العاملة 65.1 مليون نسمة، بينما بلغت نسبة البطالة من مجموع القوة العاملة إلى 5.1%. وفي عام 2015 ارتفع إجمالي السكان إلى 181 مليون وارتفع بذلك حجم القوة العاملة إلى 77 مليون شخص وارتفعت نسبة البطالة إلى 10.44%. وصل إجمالي السكان في عام 2020م إلى 206 مليون نسمة، وانخفاض حجم القوة العاملة إلى 70 مليون شخص لكن ارتفعت نسبة البطالة إلى 33.3%، وهو أعلى معدل البطالة في تاريخ الدولة. وهذا الارتفاع المستمر في معدلات البطالة يصاحبه الارتفاع في نسبة الفقر في الدولة، حيث يعيش حوالي 40% من سكان نيجيريا تحت خط الفقر أي بأقل من دولار في اليوم، و 70% يعيشون على خط الفقر بأقل من دولارين في اليوم (المكتب الوطني للإحصاء، تقارير لسنوات 2010م 2015م و 2020م).

تعتمد نيجيريا بشكل كبير على النفط مع القصور في استغلال الموارد الأخرى مثل الزراعة والصناعة، فمنذ اكتشاف النفط عام 1970م، أهملت الحكومة النيجيرية القطاع الزراعي الذي كان هو مصدر دخلها، لكن بعد ذلك أصبحت نيجيريا أكبر مستورد للسلع الغذائية في القارة الافريقية، حيث تنفق أكثر من 11 مليار دولار سنويا لاستيراد السلع الزراعية المختلفة، خاصة المواد الغذائية كالأرز والقمح والسكر وغيرها، ومشكلة تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي، وتدني الإمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية، أثرت على جميع قطاعات الاقتصاد في الدولة، حيث شهد أغلب القطاعات الاقتصادية في الدولة تراجعا في معدلات الإنتاج والنمو، مما أدى إلى فقدان الوظائف في جميع القطاعات، وهذا التطور أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانخفاض النمو والتنمية في الدولة، يعد تدخل الحكومة ضروريا للحد من هذه المشاكل ولوضع الاقتصاد على الطريق الصحيح، خاصة مع التذبذب في أسعار النفط الخام، وزيادة المشاكل في دلتا النيجر التي تعرقل عملية إخراج النفط في الدولة، والنمو الهائل للتعداد السكاني، وزيادة نسبة الشباب في الدولة، وزيادة نسبة الجرائم، كالسرقة واللص، والاختطاف وغير ذلك في جميع أنحاء البلاد، وهذا يكفي أن يثير قلق الحكومة وصانعي السياسات، وأن يكون دليلا قاطعا على وجوب بذل الجهود للبحث عن طرق لحل هذه المشاكل.

المبحث الأول: مفهوم البطالة:

البطالة في اللغة:

من بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلانا ذهب ضياعا وخسرا فهو باطل... والتبطل فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة... وبطل الأجير بالفتح يبطل بَطالة وبِطالة أي تعطل فهو بطال، والبطال الذي لا يجد عملا (ابن منظور.1414هـ، ص 56).

وبطل يبطل، بَطالة وبِطالة، فهو بطال بطل العامل:

- تعطل عن العمل، عدم الوظيفة ولم يجد ما يرتزق منه "في الأزمات الاقتصادية يزداد عدد العمال البطالين".
- عطل، لم يجد عملا يتفق مع استعداده أو مع قدراته ومؤهلاته نظرا لحالة سوق العمل (عمر. 2008م، ص 21).

ومن هنا يمكن القول بأن البطالة في اللغة هي البقاء بدون عمل.

تعريف البطالة في الاصطلاح:

بالرغم من كثرة استخدام لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والدراسات الاجتماعية وتوافق الباحثين الاقتصاديين على هذا اللفظ، إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم بشأن تحديد تعريفه وماهيته، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف الأنظار حول تحديد مفهوم البطالة لكونها تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة في بلاد مختلفة.

تعريف البطالة في منظور الاقتصاد الإسلامي:

فالبطالة هي مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطر كبير على الفرد والمجتمع، ولذلك دعا الإسلام إلى العمل وحث عليه ونهى عن التعطل والتبطل عن العمل، والبطالة تؤدي إلى فساد المجتمع وتفككه واضطرابه، فعندما يتعطل عدد كبير عن العمل لأي سبب من الأسباب تضيع على المجتمع جهودهم ومهارتهم وكفاءتهم وقدرتهم الانتاجية والتي ستساهم في تقدم الإنتاج ودفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية في المجتمع.

تعرف البطالة بأنها " العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز ذاتيا، كالصغر، والأنوثة، والعته، والشيخوخة، والمرض، أو غير ذاتي: " كالاشتغال بتحصيل العلم، ولا يعتبر التفرغ للعبادة مع القدرة على العمل، كما أنه إذا كان هناك عامل قوي لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، أو غني يملك مالا لا يستطيع تشغيله، فإنهما يعتبران من العاجزين عن الكسب، أي: عاطلين عن العمل، ولا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز (قنطقجي، 2005م، ص 1).

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن البطالة: هو كل إنسان لا يستطيع العمل بتاتا، إما لأمر خارج عن إرادته كالعجز، أو المرض المزمن، أو العته، أو الجنون، أو لأمر تحت سيطرته - كطلب العلم- وشعوره بعدم القدرة على الانسجام بين علمه وعمله، وأنه سيؤثر سلبا على إحداهما فلا يستطيع الجمع بينهما، فهذا يصنف ضمن البطالة من منظور إسلامي (ذبيح، 2009. ص 17).

لقد ضيق الاقتصاد الإسلامي تعريف البطالة فحصره فقط في الإنسان العاجز عن الكسب لمن لا يستطيع ذلك، حيث أنه إذا كان هناك إنسان، ذكر أو أنثى وكان له قدرة على العمل ولا يعمل، فيعتبر متكاسل ولا يصنف حسب التعريف الشرعي ضمن البطالين، حيث قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ أن رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ ﴾ (سورة هود، الآية: (61).

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا في مَنَاكِبِهَا وكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (سورة الملك، الآية: (15).

وعلى هذا يمكن القول بأن البطالة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي تختلف عن البطالة في الاقتصاد الوضعي لمخالفة الأخير صريحة لطبيعة الحياة وسنة الوجود، فالعاطل من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي هو محاسب على ذلك ومعاقب عليه، ولا يوجد له عذر لأن الله قد منحه القدرة على العمل وسخر له الأرض والكون بما فيه لاستعمارها والعمل فيها.

فلذلك نهى الإسلام عن البطالة وحذر عنها وأوجد طرق لعلاج هذه المشكلة حتى لا تتفاقم خطرها على الفرد والمجتمع. قال الإمام الشيباني: إن الله تعالى فرض على العباد الاكتساب لطلب العيش ليستعينوا به على طاعته (الشيباني، 1997م، ص 70). قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا في الْأَرْضِ وابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ واذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة الجمعة، الآية: (10). ومعنى ذلك أن في البطالة وعدم السعي في طلب الرزق خروجا عن طاعة الله وعن فطرة الله التي فطر الناس عليها.

البطالة في منظور الاقتصاد الوضعي:

هناك تعريفات عديدة للبطالة نختار منها ما يلي:

جاء في تعريف منظمة العمل الدولية: "أن البطالة هي لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له، وقيامهم بالبحث عنه بأجر، أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج" (منظمة العمل الدولية، الدورة 71 لعام 1985، ص 85).

وعرف البطالة بأنها: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" (عبد الغني. 2004م، ص 11).

وقيل: "أن الشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية، ويسعى إلى الحصول عليه ولا يجده" (الرماني. 2001، ص 7).

وقيل هي: "عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه" (البدوي ومصطفى. 1984م، ص 224).

وفقا لهذه التعاريف فإن العاطلين عن العمل هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه، ولكن لا تتيح لهم فرصة الحصول عليه.

ويتضح مما تقدم أنه لا يوجد تعريفا متفقا عليه بين العلماء الاقتصاديين للبطالة، إلا أن التعاريف متقاربة في المعنى.

المبحث الثاني: أسباب البطالة في نيجيريا:

إن مشكلة البطالة في نيجيريا هي قضية مهمة يبحث عن أسبابها كثير من النيجيريين لفترة طويلة من الزمن، وهي أكبر ظاهرة يعاني منها الكثير في نيجيريا خاصة الشباب، فكثير منهم في نيجيريا ليس لديهم عمل ولا مصدر دخل بما في ذلك خريجي الجامعات والمؤسسات التعليمية، من أهم هذه الأسباب ما يلي:

الانفجار السكاني:

يعتبر الانفجار السكاني من أهم أسباب زيادة نسبة البطالة في نيجيريا لأنها تعتبر أكبر دولة في القارة الأفريقية حيث الكثافة السكانية، حيث سجلت زيادة هائلة جدا خلال سنوات الدراسة بزيادة 50 مليون شخص تقريبا من 2010م إلى 2020م، حيث كان عدد سكنها في عام 2010م 158 مليون شخص وارتفع في عام 2020م إلى 206 مليون شخص على التوالي.

ضعف المستوى التعليمي:

يمكن ارجاع ارتفاع معدل البطالة في مجتمعنا النيجيري إلى نظامنا التعليمي المتدني، وانتشار مؤسسات التعليم العالي والذين يسعون عن فرص الالتحاق بالتعليم العالي لغرض الحصول على وظائف ذوي الياقات البيضاء، وهذا هو العامل الرئيسي المسؤول عن انتشار مشكلة البطالة في نيجيريا (P.Uddin & Uddin, 2013 P 399).

غياب المهارات الأساسية والإدارية لدى القوة العاملة:

من المعلوم أن هناك حاجة إلى مهارات العمل الأساسية على جميع المستويات، ومن المؤكد أنه يجب التركيز على الحاجة إلى مهارات العمل الأساسية واسعة النطاق من الناحية الفنية، من مستوى المزارع الفني إلى مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل يحتاج إلى موظفين يعرفون كيفية القيام بالأشياء من العمل اليدوي إلى اتخاذ القرارات، ومعرفة أساسيات الحساب والقراءة والكتابة بالإضافة إلى التوجيه لإدارة الأعمال، ومن الواضح جدا غياب المهارات العملية في مكان العمل بين الموظفين حديثي التخرج في نيجيريا حتى الخريجين من المدارس الزراعية والفنية يعانون من انعدام المهارة العملية، وذلك بسبب انعدام الثقة من أصحاب الأعمال تجاه عملهم.

محدودية فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات الصغيرة في المناطق الريفية:

من المسلم به أن الائتمان يعاني من نقص في المعروض ومكلف بسبب عدم وجود مؤونة خاصة للمساعي الريفية أو الزراعية في نيجيريا، فعملية تعزيز الحصول على الائتمان من خلال المؤسسات الريفية وحدها هي أكبر قضية من تنمية المهارات (Abiona, et al., 2019, P 1).

الفساد الإداري:

الفساد هو عمل غير أخلاقي قد ينطوي على الرشوة أو اختلاس الأموال العامة، أو تحويل الملكية العامة إلى الخاصة أو تحويل الأموال العامة للاستخدام الشخصي، يمكن القول إن الحكومة الفاسدة هي حكومة تستخدم الأموال العامة لاستخدامها الشخصي والأناني.

فالفساد في نيجيريا من أهم أسباب انتشار البطالة في الدولة، لأن معظم الذين يشغلون مناصب عامة مشغولون باختلاس الأموال العامة لاستخداماتهم الخاصة، وتهريب هذه الأموال واستثمارها في الخارج مما أدى إلى زيادة البطالة والفقر في الدولة، تعتبر نيجيريا الثامنة عالميا في ترتيب الدول المنتشرة بالفساد الإداري.

غياب التوسع الحكومي:

عامل آخر ومهم أيضا ومسؤول عن ارتفاع نسبة البطالة في نيجيريا هو غياب التوسع الحكومي واستبعاد الصناعات الصغيرة والصناعات المنزلية التي عملت في كل من القطاعات الرسمية وغير الرسمية في الماضي.

انطباع خاطئ عن الدراسات الفنية والمهنية:

الانطباع الخاطئ الذي لدى معظم الناس عن التعليم الفني كما ساهم في ارتفاع معدل البطالة في نيجيريا في الآونة الأخيرة، وهناك موقف متحيز مجتمعي دائم ضد التعليم التقني والمهني (Oluwatomipe & Adebimpe. 2016, P 4).

غياب تطور القطاعات الحكومية:

هناك عديد من التخصصات في الجامعات النيجيرية التي تنتج خريجين ماهرين ولكن لا يتم استخدام هؤلاء الخريجين لأن تخصصهم لا يتفق مع الوظائف المتاحة، على سبيل المثال تعد العلوم الطبيعية مهمة في قطاعات عديدة لكن يحتقر النيجيريون دراسة هذا التخصص.

البيئة غير مواتية لريادة الأعمال:

البيئة الاقتصادية غير مواتية وسيئة جدا التي تميز الاقتصاد على مر السنين، واستمرت في فرض تحديات خطيرة لتوليد فرص العمل في نيجيريا، هناك عوامل مؤثرة على تحقيق رغبات الشباب الذين لديهم أحلام كبيرة حول الشركات مثل نقص الكهرباء وغياب رأس المال ونحو ذلك، ولا يمكن للمستثمرين الأجانب بناء شركات بسبب الافتقار إلى مصدر ثابت للطاقة (Oyebade. 2016, P 49).

العمال الأشباح:

هناك كثير من العمال الأشباح في نيجيريا حيث يتم وضع أفراد معظمهم من الأطفال والنساء وأقارب موظفي الخدمات المدنية في سجل الرواتب الحكومية واستمرار الحصول على رواتبهم، ولذلك يمكن للموظف واحد أن يحصل على رواتب خمسة أو عشرة أشخاص آخرين على جدول الرواتب، في حين أن هناك خريجو الجامعات يبحثون عن وظائف ولا يجدون لعدم وجود فرص شاغرة مع أنه في الحقيقة هناك فراغات في أماكن العمل لكن أملأها عمال الأشباح.

سياسات التقاعد:

في الماضي كان المحاضرون الجامعيين منشغلين إلى 65 سنة وهي سن التقاعد لكن تم تمديد ذلك إلى 70 سنة، وكذلك المدرسين يشتغلون إلى سنة 60 وتم تمديد سن التقاعد لهم إلى 65 سنة، فمثل هذه السياسات تؤدي إلى زيادة بطالة الشباب لأن العمال المسنين الذين ينبغي أن يتقاعدوا ويفسحون المجال للشباب يزيدون خمسة سنوات في الخدمة.

إهمال القطاع الزراعي:

كان القطاع الزراعي مزودا رائدا للعمالة في نيجيريا خاصة بالنسبة لأكثر من 60% من سكان نيجيريا، لقد كان هذا القطاع موجودا تماما لكنه غير مرغوب ومحبوب من قبل الشباب الباحثين عن العمل، لأن أغلبهم ينتظرون الحصول على وظائف ذوي اللياقات البيضاء (Arome & Aneyu. 2016, P 16).

المبحث الثالث: آثار البطالة في نيجيريا:

يقدر عدد سكان نيجيريا من قبل إدارة السكان التابعة للأمم المتحدة 206 مليون شخص في عام 2020م، وهو يسيطر عليها الشباب ضمن الفئة العمرية 15-34 سنة، أشار المكتب الوطني للإحصاء في الربع الثاني من عام 2020م، أن معدل البطالة بلغ 27.1٪ مقارنة بـ 23.1٪. تم تسجيلها في الربع الثالث من عام 2018م. وبوجود قوة عاملة تبلغ حوالي 80 مليون شخص، والجزء الأكبر 29.1٪ أو 23،328،460 تقع ضمن الفئة العمرية 25-34. هذا يعني أن الشباب يواجهون التحدي المتمثل في الحصول على عمل بدوام كامل، ومن ثم إما أن يظل الشخص عاطلا عن العمل أو يعمل بدوام جزئي في الوظائف التطوعية التي تعتبر بالطبع إما بطالة أو عمالة جزئية أو ناقصة، على الرغم من أنه من المهم ملاحظة أن العمالة الناقصة أظهرت انخفاضا تدريجيا، مما يعني أن يؤدي الاقتصاد في الواقع إلى خلق فرص عمل ولكن إلى حد كبير في القطاع غير الرسمي، حيث أن ساعات العمل لا تصل إلى الحد الأقصى للمعيار المرجعي للعمالة الكاملة، ولكن العمالة الناقصة تتراوح بين 20-29 ساعة /

أسبوع غالبا، وقد تم إنشاء الوظائف في القطاع غير الرسمي بنسبة 54,9٪، في حين استحوذ القطاع الرسمي الخاص على 37٪، و 9٪ المتبقية قد تم إنشاؤها من قبل القطاع العام جميعا في عام 2013م[1].

الجدول التالي يوضح نسبة البطالة في نيجيريا خلال ثلاثة عشر سنة:

جدول (1) نسبة البطالة في نيجيريا خلال ثلاثة عشر سنة

السنة	نسبة البطالة	عدد العاطلين
2010	5.1	3.318.425
2011	6.0	4.006.220
2012	10.6	7.301.634
2013	10.0	7.073.454
2014	6.4	4.672.449
2015	10.44	8.036.102
2016	14.23	11.549.310
2017	20.4	17.671.142
2018	23.1	20.927.648
2019	27.11	21.764.617
2020	33,3	23.187.389

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي والمكتب الوطني للإحصاء.

فارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة له علاقة بالركود الاقتصادي الذي شهدته الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، واختلاس أموال الدولة من قبل حزب الحكومة قبل وبعد الانتخابات السنة 2015م التي أطاحت بهم، وهذا من أهم أسباب دخول الدولة في الركود الاقتصادي لعام 2016م، حيث خسرت الدولة ملايين الوظائف خلال تلك الفترة، ومن الجدير بالذكر؛ أنه قد ارتفع نسبة التعداد السكاني خلال هذه الفترة أيضا، حيث ارتفع نسبة السكان بأكثر من 30% خلال عشر سنوات، من 2010م إلى 2020م ازداد عدد سكان نيجيريا بأكثر من 55 مليون شخص، وأكثر من 70% من إجمالي سكان نيجيريا شباب ما بين 15-35 عاما.

من صورة المستوى المرتفع للبطالة في نيجيريا المرسومة أعلاه، من السهل أن نرى كيف يمكن أن يشكل هؤلاء السكان العاطلين عن العمل تهديدًا أمنيًا للبلاد، تُعزى التحديات الأمنية المختلفة التي يواجهها البلد إلى البطالة في كثير من الحالات. وفقًا للمبدأ الشائع، "اليد العاطلة هي ورشة الشيطان"، فإن الحالة التي يكون فيها غالبية الناس فقراء وجائعين والكثير من الشباب عاطلين عن العمل، ستؤدي بلا شك إلى انعدام الأمن في البلاد،

[1] البنك الدولي تقارير لعام 2014م، نيجيريا. https://data.worldbank.org/country/NG

وقد أصبح من المعتاد الآن رؤية آلاف العاطلين عن العمل يحضرون استجابة للإعلان عن وظائف حيث يتم توظيف عدد قليل فقط، تواجه البلاد إساءة استخدام جسيمة للموارد البشرية وقلة استخدامها مع تأثير مباشر على الإنتاجية الوطنية والقدرة التنافسية (Adesina. 2013, P 153).

في الآونة الأخيرة لقد واجهت نيجيريا العديد من التحديات الأمنية. وتشمل هذه التحديات تصاعد عمليات السطو المسلح، والاختطاف، والتمرد من قبل مسلحي دلتا النيجر، والصراعات العرقية، وكذلك أنشطة جماعة بوكو حرام. لقى المئات من النيجيريين وبعض الأجانب المقيمين في البلاد مصرعهم نتيجة الجرائم، بينما فقدت ممتلكات تقدر بملايين النيرة بسبب انعدام الأمن في البلاد، بشكل أساسي؛ لا يعتبر أي شخص ومكان آمنا تماما داخل البلد. بينما يتصارع أولئك الموجودون في الأجزاء الجنوبية من البلاد مع الاختطاف وجرائم عنف أخرى، ويعيش النيجيريون في الشمال في رعب مطلق لا يعرفون أين ومتى ستنفجر المجموعة التالية من القنابل (المرجع السابق).

كما شهدت البلاد عدة أزمات عرقية ودينية يبدو أنها تتصاعد على نطاق لا يطاق، تؤدي هذه الأزمات والأنشطة الإجرامية بشكل فردي وجماعي، إلى انعدام الأمن وانتهاك السلام التي من المحتمل أن تؤثر بالفعل على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في البلاد، هذه التحديات الأمنية لها عواقب وخيمة للغاية تتمثل في إعطاء إشارة لبقية المجتمع الدولي، بأن نيجيريا ليست مكانًا آمنًا وبالتالي فهي غير مناسبة للاستثمار والأنشطة الاقتصادية، هذا مهم بشكل خاص في ضوء الجهود المبذولة لخلق المناخ المنشود لجذب الاستثمار الأجنبي، يعد انعدام الأمن أحد عوامل المخاطرة الذي يخشاه المستثمرون في جميع أنحاء العالم، حيث لا يعتبر عدم اليقين الأمني مجرد نذير شؤم للأعمال التجارية، بل يرسل إشارات تحذيرية للمستثمرين لنقل أموالهم القابلة للاستثمار إلى بلد آخر حيث يوجد أمان كافٍ أو ما يشبه الأمن (Osarense & Chukwuka. 2022, P 492).

كما أن حالة انعدام الأمن العامة في البلاد ترسل إشارة خاطئة إلى المجتمع الدولي بشأن السفر إلى نيجيريا، كثفت العديد من الوكالات والدول تحذيرها لمواطنيها من المخاطر التي ينطوي عليها السفر وممارسة الأعمال التجارية في بعض أنحاء البلاد. على سبيل المثال، في بيان بتاريخ 12 يناير 2012م، حذرت وزارة الخارجية الأمريكية (مكتب الشؤون القنصلية) مواطنيها من المخاطر التي يمكن تجنبها التي ينطوي عليها السفر إلى بعض أجزاء نيجيريا. أيضًا، وفقًا للبيانات في عام 2011م، تم الإبلاغ عن خمس عمليات اختطاف لمواطنين أمريكيين في نيجيريا، وقد تم اختطاف أكثر من 140 أجنبيًا في نيجيريا، بما في ذلك سبعة مواطنين أمريكيين منذ نوفمبر 2010م. وقتل ستة مواطنين أجانب خلال عمليات الاختطاف هذه، بينما قتل اثنان كما قُتل مواطنون أمريكيون في محاولات اختطاف منفصلة في بورت هاركورت، تؤكد السلطات المحلية وشركات المغتربين العاملة في نيجيريا أن عدد حوادث الاختطاف في جميع أنحاء نيجيريا لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ، على الرغم من أن الأجهزة الأمنية تتعرض لضغوط شديدة لمواجهة التحديات الأمنية، إلا أن المشاكل يمكن أن تكون هائلة بسبب ارتفاع مستوى البطالة (Previous reference, P 154).

وقد دفعت البطالة العديد من النيجيريين إلى ممارسة أنشطة مختلفة تشكل تهديدا لأمن البلد، وكانت هناك حالات تم فيها إلقاء القبض على شباب متخرجين لتورطهم في شكل من أشكال الجرائم، ويعزو معظم هؤلاء الخريجين المجرمين تورطهم في هذه الجرائم لحالة البطالة في البلاد، حيث جادل معظم اللصوص الخريجين الذين تمت مقابلتهم بأنهم تولوا الجريمة بسبب نقص العمل.

إن البطالة المستمرة بين الشباب تمزق بسرعة نسيج المجتمع، وتحولهم بالتالي إلى لصوص مسلحين بدلاً من وكلاء التنمية، ومن المؤكد أن هذا التطور السلبي لم يؤد فقط إلى انتشار الفقر بين السكان، ولكنه أثار أيضًا مخاوف أمنية خطيرة لأن الافتقار إلى الوظائف يحول العقل العاطل للشباب إلى جريمة، وأن تزايد معدل السطو المسلح والرذائل الاجتماعية الأخرى بسبب معدل البطالة المتزايد أمر مثير للقلق (Onyekwere. 2021, P 34).

علاوة على ذلك، نظرًا لانهيار البنى التحتية بما في ذلك إمدادات الكهرباء وشبكة الطرق الجيدة التي من المفترض أن تهتم بها الحكومة، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل للعاطلين تتآكل بسرعة، والعديد من الحرفيين مثل صانعي الأثاث، واللحام، ومركبي النوافذ الألومنيوم، والخياطين وغيرهم ممن لا يستطيعون شراء مولدات الطاقة هم اليوم عاطلون عن العمل. في حالة اليأس، لجأ عدد كبير من الشباب النيجيريين إلى ركوب الدراجات النارية التجارية، في حين أن البعض الآخر يتجولون في الشوارع لمجرد الحفاظ على تماسك الجسد والروح. فالشركات والصناعات مثل صناعات النسيج، وشركات الصلب، والسكك الحديدية النيجيرية تتطور، والشركات الخاصة التي توفر فرص عمل للنيجيريين تتحول تدريجياً إلى دول أخرى في غرب إفريقيا مثل غانا، وكوت ديفوار، وتوجو، وجنوب إفريقيا. والعديد من الشركات المصنعة تعاني من معدل دوران منخفض في أعمالهم، حيث يتعين عليهم التعامل مع انقطاع التيار الكهربائي المستمر، وبالتالي يتعين عليهم الاعتماد على مجموعات التوليد التي يجب تغذيتها بتكلفة باهظة (المرجع السابق).

الخاتمة:

وتشتمل على:-

النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن من أهم مشكلات الاقتصادية في نيجيريا ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع نسبة الفقر في الدولة، وأن الشباب هم أكثر من يتأثر بذلك.
2. تلعب الحكومة دورا كبيرا في ارتفاع معدلات البطالة في الدورة نظرا لإهمالها القطاعات التي توفر فرص العمل ذات الكثافة العمالية.
3. أن الفساد في الدولة له أثر كبير على البطالة وارتفاع معدلات الفقر في الدولة.
4. هناك علاقة وطيدة بين ارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة الجرائم في الدولة.
5. للبطالة آثار سلبية الاقتصادية والاجتماعية في نيجيريا، والتي تقف أمام التنمية والرفاهية في الدولة.

التوصيات:

توصي الدراسة بالتالي:

1. ينبغي حل انعدام الأمن الاجتماعي الذي يعاني منه الناس من خلال تطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل وفرص التمكين الاقتصادي الجديدة لآلاف الشباب في البلاد.

2. يجب تشجيع الشباب على تكوين تعاونيات بهدف تبادل الأفكار حول المشاريع التي يمكن أن تخلق فرص عمل في المجتمع، يمكن بعد ذلك إرسال هذه المقترحات إلى الحكومة لتنفيذها.

3. يجب على لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية تسريع محاكمة جميع مرتكبي جرائم الفساد، والتأكد من تطبيق عقوبة صارمة وقابلة للتنفيذ بشكل كامل، مثل فترات السجن الطويلة، والحظر المؤبد من الأنشطة السياسية، ومصادرة أصول المسؤولين الذين ثبتت إدانتهم وما إلى ذلك، وينبغي تشجيع وسائل الإعلام على إبلاغ الجمهور بالممارسات الفاسدة في المجتمع.

4. يجب تشكيل سياسة فعالة لاستخدام الموارد وخاصة الموارد البشرية، نظرًا لأن تطوير أي بلد يعتمد إلى حد كبير على عيار وتنظيم الموارد البشرية، ويجب على الحكومة أن تضع على أرض الواقع إصلاحًا للقطاع العام يكون قويًا ويمكن الاعتماد عليه لتحويل الاقتصاد، وكذلك تعزيز نظام الإدارة البشرية المناسبة.

5. يجب على الحكومة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتقديم حوافز لجذب الشباب إلى الزراعة، كما يجب على الحكومة توفير الطاقة (الكهرباء) والأمن لأن هذا سيشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الاقتصاد والحد من مشاكل بطالة الشباب في البلاد.

المراجع:

- القرآن الكريم.

المراجع العربية:

- ابن منظور، محمد مكرم بن علي أبو الفضل، (1414هـ) لسان العرب. ط 3. دار صادر. بيروت. لبنان.
- بدوي، أحمد. ومحمد مصطفى. (1984) معجم مصطلحات القوى العاملة. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية.
- البنك الدولي. تقارير لعام 2014م، نيجيريا. https://data.worldbank.org/country/NG
- ذبيح، محمد دمان. الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة العقيدة. رسالة ماجستير منشورة. الجمهورية الجزائرية الشعبية.
- الرماني، زيد بن محمد. (2001) البطالة والعمالة والعمارة. دار طويق للنشر. الرياض. السعودية.
- الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد. (1997) كتاب الكسب. ط 1. دار البشائر الإسلامية. لبنان.
- عمر، أحمد مختار عبد الحميد. (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة. ط 1. عالم الكتب.
- قنطقجي، سامر مظهر. (2005) مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام. ط 1. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان.
- مرسي، كمال الدين عبد الغني. (2004) الحل الإسلامي لمشكلة البطالة. ط 1. دار الوفاء. الإسكندرية. مصر.
- منظمة العمل الدولية. الدورة 71 لعام 1985م.
- نيجيريا. المكتب الوطني للإحصاء. تقرير لعام 2020م.
- نيجيريا ويكيبيديا. https://en.wikipedia.org/wiki/Nigeria

English References:

- A brief History of Nigeria from 1960 till date Article by Oasdom.com
- Abiona E. G. Orefuwa E. R. & Mafo A. B. (2019) "Analyses of Causes and effects of unemployment in Nigeria towards a solution for graduate idleness and poverty alleviation" Journal of humanities and social science volume 24 issue 2.
- Adesina O. S. (2013) "Unemployment and economic challenge" International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 7.
- Chukwuka, O. L. (2022) "Is Unemployment the Root Cause of Insecurity in Nigeria?" International Journal of Social Inquiry, Vol. 13 Issue. 2.
- Oluwatomipe, A. P. & Adebimpe A. A. (2016) "Unemployment in Nigeria, A Challenge of Demographic Change?" International Journal of Scientific Research in Multidisciplinary Studies, Volume 2, Issue 5.
- Onyekwere L. A. (2021) "Effects of Youth Unemployment on the Nigerian Society, the Need for Resourceful Intervention" International Journal of Social Sciences and Management Research, Vol 7. No 1.
- Oyebade, S.A. (2016) Education and Unemployment of Youths in Nigeria: Causes, Impacts and Suggestions, department of educational management, University of Ibadan, Ibadan Nigeria.
- P.S.O Uddin & Uddin O. (2013) "Causes, Effects and Solutions to youth unemployment Problems in Nigeria" Journal of Emerging Trends in Economics and Management Science.
- Samuel Arome & Silas Felix Aneyu, "The High Unemployment Rate in Nigeria and Its Economic, Social and Political Implications" Journal of Global Economics and Business Research, Volume 3, Issue 1.

Doi: https://doi.org/10.52133/ijrsp.v4.46.19